

قوة الإنسانية

المؤتمر الدولي الرابع والثلاثون
للمصليب الأحمر والهلال الأحمر
28-31 أكتوبر 2024، جنيف



المؤتمر الدولي الرابع والثلاثون للمصليب الأحمر والهلال الأحمر

عرض للمواضيع المقترحة لجدول الأعمال

يوليو 2023

AR

الأصل: بالإنكليزية

عرض للمواضيع المقترحة لجدول أعمال المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر

توجيه الدفة رغم التقلبات - شد أزر الإنسانية

إن التحديات العالمية الراهنة هي سبب، بل وعاقبة، أزمات مركبة ومتراصة من قبيل النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وتغير المناخ وحالات الطوارئ الصحية. ونظراً إلى أن هذه الأزمات لا تقتأ تتفاقم حجماً وحدةً، فهي تسبب خسائر متزايدة تنجم عنها مستويات غير مسبقة من الاحتياجات الإنسانية والتحديات المرتبطة بالحماية. وتبرز بالتالي حاجة إلى عمل إنساني منسق ومعزز يقوم على احترام القانون الدولي الإنساني والمبادئ الأساسية للإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلال.

وتهدف الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة)، بصفتها أقدم وأكبر شبكة إنسانية في العالم، إلى تجنب المعاناة والتخفيف منها أينما وجدت. ولئن كانت الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، فنظل الحركة ملتزمة بالعمل معها على مواجهة هذه التحديات الملحة، استناداً إلى المهمة المشتركة والولايات التكميلية لمكوناتها، أي الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي للجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي).

والمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر منتمى رئيسي للنظر في كيفية تحفيز عمل جماعي وموحد لمواجهة التحديات الإنسانية الراهنة، واستباق المخاطر والأزمات المستقبلية، وصياغة الاستجابات القادمة. ويجمع المؤتمر مكونات الحركة والأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقيات جنيف، وغيرها من الشركاء الرئيسيين في المجال الإنساني. ويناقش المشاركون كيفية تعزيز أثر الاستجابات الإنسانية على الأزمات الجديدة والدائرة والمستقبلية؛ ويحددون الأولويات؛ ويقطعون تعهدات مشتركة تُترجم إلى نتائج ملموسة يستفيد منها الأشخاص المتضررون.

ويشكل هذا العرض متابعة للاقتراح الأولي للمواضيع التي ستطرح للمناقشة واتخاذ القرار في المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين، ويقدم بعض المعلومات التمهيدية عن المواضيع التي ستناقش خارج جدول الأعمال (الفعاليات الجانبية).

الركيزة الأولى: إرساء ثقافة عالمية لاحترام القانون الدولي الإنساني

من المتوقع أن يُعقد المؤتمر الدولي الرابع والثلاثون في بيئة دولية مليئة بالتحديات، ستنتج فيها بوضوح وجهة القانون الدولي الإنساني في حماية الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة. وستساعد قيادة ثابتة الفكر للمداولات وعمليات صنع القرار في إرساء ثقافة عالمية لاحترام القانون الدولي الإنساني، وتشجع الدول على إعادة تجديد التزامها بتنفيذ القانون تنفيذاً فعالاً واحترامه.

ويتوقف احترام القانون الدولي الإنساني على التزام الدول بإخضاع نفسها وإخضاع الدول الأخرى للمساءلة. ويبدأ إرساء ثقافة عالمية لاحترام القانون الدولي الإنساني بفهم مشترك للقواعد، ويقضي أن تكون الجهة المعنية قدوة يحتذى بها. ومن

شأن الفهم الواضح للإطار القانوني والدمج الفعال للالتزامات الدولية في النظم القانونية الوطنية أن يشجعاً على تحسين احترام جميع أطراف النزاعات المسلحة للقانون الدولي الإنساني، وبعززا قدرة الأطراف على التأثير في الأطراف الأخرى.

وسيطرح قراران ليبتت فيهما المؤتمر: قرار عام يعيد التأكيد على المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، ويدعو الدول إلى مواصلة العمل من أجل تنفيذ أفضل على المستوى الوطني (متابعة قرار المؤتمر السابق المعنون "إدماج القانون الدولي الإنساني وطنياً")؛ وقرار يدعو إلى حماية المدنيين من المخاطر الناجمة عن تنامي استخدام التكنولوجيات الرقمية في النزاعات المسلحة. وسيكون الهدف من القرار بشأن المخاطر الرقمية الدفع قداماً بالنقاش المتعدد الأطراف الإنساني والتكنولوجي في هذا الشأن. وتواجه شارات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بوجه خاص ضغوطاً بسبب تنامي المخاطر الرقمية. وقد يذكر القرار "الشارة الرقمية" ويقدم توجيهات عن الخطوات المقبلة، ولا سيما معرفة ما إذا كانت هناك حاجة للعمل على إعداد الشارة الرقمية، وإذا برزت هذه الحاجة، فأى سبل يمكن انتهاجها لتنفيذها وفق القانون الدولي الإنساني. ويمكن أن يشجع القراران بإيجاز الدول والجمعيات الوطنية على التعاون على تحديد أهداف ذات صلة.

وسيحتمل المؤتمر الدولي باتفاقيات جنيف كركن من أركان الصالح العام وسيعيد التأكيد على وجاهتها، في الذكرى الخامسة والسبعين لإبرامها.

ومن المزمع عقد جلسة عامة بشأن مسألة إرساء ثقافة عالمية لاحترام القانون الدولي الإنساني. وستعقد أيضاً على مدار اليوم جلسات تناول المواضيع ذات الأولوية التي ستناقش مع الدول ومكونات الحركة، ومنها على سبيل المثال:

- الحرب في المدن: ستعقد حلقة نقاش رفيعة المستوى يُرجى من خلالها حصد اعتراف الدول بالمشاغل الإنسانية المرتبطة بالحرب في المدن، التي رصدتها الحركة، والتزامها بتضافر الجهود لمعالجة هذه المشاغل، وخاصة من أجل ضمان حماية أفضل للبنى التحتية
- منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل: تحليل التحديات الإنسانية والقانونية والأخلاقية التي تطرحها هذه الأسلحة وتحديد سبل معالجتها
- حماية البيئة الطبيعية خلال النزاعات المسلحة: تشجيع الدول التي تعمل مع الجمعيات الوطنية على تحسين تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني ذات الصلة بحماية البيئة، وخاصة نظراً إلى أن النزاعات المسلحة الحالية تدور في أغلب الأحيان في المواقع نفسها التي تتركز فيها أزمات البيئة والمناخ العالمية
- القانون الدولي الإنساني وإدماج الإعاقة (أي حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة): زيادة الوعي بالصعوبات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في الاستفادة من الحماية والمساعدة في النزاعات المسلحة، مقارنة بغيرهم، والسعي إلى الحصول على التزامات من الدول في شكل تعهدات، بتحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني في مجالات تكمل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وسيكون القاسم المشترك بين هذه المناقشات استنباط طرق لإرساء ثقافة الاحترام بفضل التعليم في المجال الإنساني والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عبر التعلم الرسمي وغير الرسمي، ولا سيما في المدارس العامة. ونظراً إلى الحاجة لاحترام القانون الدولي الإنساني اليوم وفي المستقبل، سُنستطلع إمكانيات تعزيز التفاعل مع الشباب الذين سيحضرون المؤتمر الدولي.

وبناءً على المقترحات التي قُدمت حتى الآن، فقد تشمل المواضيع التي يُحتمل أن تُناقش في الفعاليات الجانبية ما يلي: التكلفة

البشرية لانقطاع الخدمات الساتلية؛ النوع الاجتماعي والقانون الدولي الإنساني؛ التداعيات الإنسانية للأسلحة النووية؛ التقارير الطوعية عن تنفيذ القانون الدولي الإنساني؛ والأدلة والابتكار والممارسات الفضلى في إرساء ثقافة احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عبر التعليم الرسمي وغير الرسمي.

الركيزة الثانية: التقيّد بمبادئنا الأساسية في الاستجابة للاحتياجات والمخاطر الإنسانية

إن عالماً يعاني من هذا القدر من الأزمات المعقدة والمتعددة الأبعاد التي تفاقمتها آثار تغير المناخ، والتوسع الحضري غير المنظم، والمخاطر الرقمية، وآثار تنامي انعدام المساواة، وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، يتطلب عملاً إنسانياً بأعلى قدر ممكن من الفعالية للاستجابة للاحتياجات على نحو ملائم وتوقع المخاطر المستقبلية. وترك الصدمات التي لا تنفك تتواتر الملايين من الناس خلف الركب ودون إمكانية الوصول إلى الخدمات الإنسانية، لأن الكثير الكثير من الناس هم بأمس الحاجة للمساعدة.

وللحركة دور مميز في العمل الإنساني نظراً إلى مركزية مبادئها الأساسية. وتشكل هذه المبادئ التي صاغتها الحركة والتي تحظى باعتراف عالمي، عوامل تمكينية ودافعة لصياغة استجابة إنسانية فعالة. وهي تمدّ الحركة بالمشروعية والمصداقية، وتوجّه جميع الجهات الفاعلة الإنسانية وتُشكّل نهجها إزاء الأزمات المختلفة، بما فيها الأزمات المنسية. ويسمح تطبيق هذه المبادئ بأداء أنشطة حماية ومساعدة تكون فعالة وملائمة، ومنح الأولوية للأشخاص والمجتمعات المحلية الأكثر ضعفاً، والوصول بأمان إلى الأماكن البالغة الخطورة، وتأمين إطار مشترك للشركات وتيسير الدبلوماسية الإنسانية.

وسيكون المؤتمر الدولي فرصة لشحذ الاعتراف بدور المبادئ الأساسية للحركة، وخاصة الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال، كدعامة أساسية للركائز الثلاث وكعوامل تمكينية للعمل الإنساني الفعال، ولإعادة تأكيد هذا الدور وإبرازه. وكانت الدول تدعم هذه المبادئ بقوة في الماضي، لكن مكونات الحركة باتت تواجه في الفترات الأخيرة تحديات متنامية في تطبيق هذه المبادئ.

وسيكون المؤتمر الدولي فرصة أيضاً لدعوة الدول إلى احترام العمل الإنساني المحايد والمستقل وغير المتحيز. وقد تُخصّص جلسة يُبين فيها كيف تدعم المبادئ الأساسية حصول الأشخاص المتضررين على الحماية والخدمات الإنسانية وتسهم بالتالي في تخفيف المعاناة، وكيف تحمي الأرواح وتصور كرامة الناس. وقد تعرض الجلسة أيضاً بعض التحديات التي تعترض العمل الإنساني القائم على المبادئ.

وسيُعرض على المؤتمر الدولي قرار مُحدّث بشأن قانون الكوارث، لكي يبت فيه، ليني على الزخم الذي حصده هذه المسألة منذ عام 2003 في كل دورة عادية من دورات المؤتمر الدولي. وسيعزز القرار دعم قوانين خاصة بمكافحة الكوارث تكون شاملة ومتعددة القطاعات، بما في ذلك من خلال إقرار قائمة مرجعية جديدة موحّدة (لكن غير ملزمة) تغطي جميع مراحل إدارة المخاطر. وستسلط القائمة المرجعية الضوء، ضمن أمور أخرى، على السبل التي يمكن بفضلها أن يُدرج عمل إنساني مبكّر واستباقي وعناصر حيوية للتعافي في القوانين الوطنية، وأن يُكفل اتباع نهج شامل للتأهب لحالات الطوارئ الصحية والاستجابة لها.

وسينظر المؤتمر أيضاً في تمويل العمليات الإنسانية. وينبغي أن تسمح ظروف التمويل بإيجاد حلول مستدامة تتيح مساندة الأشخاص المتضررين والحفاظ على سبل كسب عيشهم، أو اتخاذ تدابير وقائية أو مبكرة حين تكون المخاطر على الأشخاص المتضررين عالية. ويصح هذا بشكل خاص في الأماكن التي تكون فيها المرونة والقدرة على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة محدودتين. وقد تُخصّص جلسة للتفكير في الحاجة إلى الاستثمار في التأهب، والحاجة إلى شركات ابتكارية للاستجابة

للأزمات الصامتة والمزمّنة، وفي كيفية تأمين استدامة الخدمات الإنسانية، إذا كان من الممكن التنبؤ بالموارد المالية، بما يسمح بمعالجة تكاثر المخاطر.

وسيدعو المؤتمر الدولي كذلك الدول والجمعيات الوطنية إلى تحديد الأنشطة التي سيمنحونها الأولوية في التصدي للاحتياجات والمخاطر الإنسانية الواسعة النطاق التي تتطوّر بوتيرة سريعة. وقد يُدعى الأعضاء بشكل خاص إلى التفكير ملياً بالمجالات المحددة التي يمكن للحركة والدول والشركاء الآخرين التعاون فيها على نطاق أوسع من أجل استباق الأزمات والتأهب والاستجابة لها.

وقد تشمل المجالات الخاصة التي ستطرح للبحث ما يلي: الآثار الإنسانية لتغير المناخ (وآثاره على الصحة)؛ الاحتياجات في مجال الصحة النفسية والاحتياجات النفسية والاجتماعية في مواقع العمليات الإنسانية وسياقات الأزمات، والمساواة في الحصول على الخدمات الصحية، بما في ذلك الاستفادة من اللقاحات.

ويوفر التركيز على الاحتياجات والمخاطر الإنسانية كذلك فرصة للنظر في كيفية التأهب لمواجهة تحديات الحماية الإنسانية.

وبناءً على المقترحات التي قُدمت حتى الآن، فقد تشمل المواضيع التي يُحتمل أن تُناقش في الفعاليات الجانبية ما يلي: العمل المهم الذي أنجزته الحركة بالشراكة مع الدول بشأن المواضيع التي طُرحت في المؤتمرات السابقة، مثل العمل المرتبط بالصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في النزاعات المسلحة وحالات الطوارئ الأخرى؛ واستخدام الشارات (والعلامات) المميزة لحماية الرعاية الصحية خلال النزاعات المسلحة؛ والخطط الرامية إلى إيلاء الاعتبار الواجب لإدارة جثث الموقى خلال حالات الطوارئ، مع التركيز على دور الدول والمنظمات الإنسانية.

الركيزة الثالثة: إتاحة العمل المستدام بقيادة محلية

سيُسلط المؤتمر الدولي الضوء على منافع زيادة الاستثمار الدولي والمحلي في القيادة المحلية وتبني الأنشطة الإنسانية والعمل المرتبط بها، والصمود وبناء السلام. ولم تكن الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-19 إلا المثل الأحدث على الأثر العالمي الذي يمكن أن يتركه المستجيبون الأوائل في منع انتقال المرض والاستجابة لآثاره والتعافي من تداعياته الطويلة الأمد.

وسيكون المؤتمر الدولي فهداً مشتركاً لدور الجهات الفاعلة المحلية في الدفع قدماً بالطموحات العالمية (في ما يخص مثلاً التنمية المستدامة، والحد من مخاطر الكوارث، والتكيف مع تغيّر المناخ، والتغطية الصحية الشاملة). وسينظر المؤتمر الدولي أيضاً في منافع تمكين الموارد المحلية بالتنسيق مع النظم العامة للحماية الاجتماعية والسلطات المحلية الريفية والحضرية، وتشجيع التحالفات المحلية من أجل تحفيز العمل المحلي وتعزيز طاقاته. ويمكن أن تجمع هذه التحالفات مجموعة من الكيانات، بما فيها الجمعيات الوطنية وشبكتها من الفروع المحلية المنتشرة في بلدانها، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات المحلية. وسيروج المؤتمر أيضاً للشركات الدولية التي تتمكّن عملية صنع القرار لدى الجهات الفاعلة المحلية في صياغة المشاريع وتنفيذها.

وسيشجّع المؤتمر الدولي كذلك الدول على الاعتراف بقيمة الاستثمار في القدرات المحلية والوطنية وتعزيز الشراكة الطبيعية مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بصفتهن هئات مساعدة في مجال العمل الإنساني.

وسيطرح على المؤتمر قرار للاعتماد بشأن تمكين الجمعيات الوطنية من أداء عمل مستدام بقيادة محلية. وسيُشدّد القرار على أهمية الاستثمار في القيادة المحلية والقدرات المحلية والحلول المحلية لرفع التحديات الوطنية والعالمية. وسيُرسّم القرار رؤية واضحة عن دور

القدرات المحلية والعمل المحلي في تحقيق النجاح في الأنشطة الإنسانية وغيرها من جداول الأعمال العالمية ذات الصلة. وسيوضح أيضاً ما يُقصد بالعمل المحلي بالنسبة للجمعيات الوطنية بصفقتها منظمات إنسانية قائمة على مبادئ محددة، تُسهم أيضاً في تحقيق أهداف الصحة العامة والتنمية. وسيشجع القرار الدول والجمعيات الوطنية على التعاون لكي تضمن أن تبقى الجمعية الوطنية (أو تصبح) "الشريك المفضل" للمجتمعات المحلية والسلطات في آنٍ معاً على جميع المستويات، بينما تؤدي عملها وفق المبادئ الأساسية. ويشمل ذلك تعزيز دور الجمعيات الوطنية كهيئات مساعدة (بما في ذلك على المستوى المحلي)، وضمان استدامة مواردها، وتيسير فتح فروع جديدة وتطوير مهارات المتطوعين، والتعاون من أجل دعم شبكات الأمن الاجتماعي على المستوى المحلي.

ومن المزمع عقد جلسة لتبيان منافع زيادة الاستثمار الدولي والمحلي في التبنّي المحلي للمجالات الرئيسية من العمل الإنساني والمجالات التي تعزز السلام والصمود، بما فيها العمل في مجال الصحة المجتمعية بقيادة محلية، والتأهب في الخطوط الأمامية للحوادث الطبيعية الخطيرة من صنع الإنسان، والاستجابة لها والتعافي منها. ويمكن أن تركز جلسات أخرى على كيفية تمكين متطوعي الجمعيات الوطنية من قيادة شبكات أمن اجتماعية على المستوى المجتمعي بالتنسيق مع النظم العامة للحماية الاجتماعية والسلطات المحلية الريفية والحضرية؛ وكيفية التعاون بين الجمعيات الوطنية والسلطات لدعم العمل بقيادة مجتمعية، ومشاركة المجتمعات المحلية في بناء القدرة على الصمود، والصحة العامة، وبناء السلام، ودعم المهاجرين الضعفاء والاستجابة الإنسانية؛ وأمثلة جيدة عن الجهود التي تبذلها الجمعيات الوطنية مع السلطات المحلية لنسج تحالفات بين القطاعين الخاص والتطوعي على مستوى الفرع؛ واتباع نهج يركز على الناس في تقاسم المخاطر من أجل دعم أهداف التوطين، وتمكين عمل إنساني فعال يقوم على المبادئ، وتلبية متطلبات المساءلة لجميع الجهات.

وبناءً على المقترحات التي قُدمت حتى الآن، فقد تشمل المواضيع التي يُحتمل أن تُناقش في الفعاليات الجانبية ما يلي: عرض النتائج الإيجابية بشأن قدرات الجمعيات الوطنية الهيكلية والعملية، التي تحققت بفضل آليات تمويل الجمعيات الوطنية في الاتحاد الدولي (صندوق بناء القدرات وصندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث) وفي الحركة (تحالف الاستثمار في الجمعيات الوطنية وصندوق الامبراطورة شوكن)، ونشر هذه النتائج؛ والتعريف بألية الصرف السريع لأموال الدين المحوّل التي تمكّن الحكومات من إعادة توجيه الدين الثنائي الأطراف بالعملة الأجنبية إلى تمويل للعمل الإنساني بالعملة المحلية في البلد المعني؛ والتعريف بنظام الاتحاد الدولي للتصديق كمثل عن التقدم في ضمان ثقة المجتمعات المحلية والشركاء؛ وعرض التوطين في منطقة المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا؛ مع التركيز على التوجيهات العملية بشأن الانتقال من مزود للمساعدات الإنسانية إلى جهة تمكينية.

قائمة التعهدات (تعدّ لاحقاً)

الركيزة الأولى: إرساء ثقافة عالمية لاحترام القانون الدولي الإنساني

- الحرب في المدن
- حماية البيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة
- القانون الدولي الإنساني وإدماج الإعاقة
- التقارير الطوعية عن تنفيذ القانون الدولي الإنساني

وستشجع الدول والجمعيات الوطنية على قطع تعهدات مشتركة من أجل زيادة العروض المتاحة بشأن التعليم في المجال الإنساني.

الركيزة الثانية: التقيّد بمبادئنا الأساسية في الاستجابة للاحتياجات والمخاطر الإنسانية

- تعهد مفتوح بشأن نهج الحركة إزاء التعليم

وستشجع الدول والجمعيات الوطنية على قطع تعهدات مشتركة من أجل تكثيف عملها.

الركيزة الثالثة: إتاحة العمل المستدام بقيادة محلية

- تعهدات مع شركاء الجمعيات الوطنية في منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز شراكات قائمة على الاحترام والدعم (بما فيها الشراكات بين القطاعين العام والخاص) والتزامات بشأن التعاون المحلي
- تعهد مفتوح بشأن الهجرة

التقارير المرحلية

يرد في ما يلي عرض للمواضيع التي تتطلب تقارير مرحلية لمتابعة قرارات المؤتمر السابق الذي انعقد في عام 2019، وتُقدم التقارير المرحلية في نسق مكتوب ويأخذ أعضاء المؤتمر الدولي علماً بها خلال الجلسة العامة للمؤتمر.

- تقرير مرحلي عن القرار 3 الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين: "حان الوقت للتصدي معاً للأوبئة والجوائح"
- تقرير مرحلي عن القرار 4 الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين: "إعادة الروابط العائلية في ظل احترام الخصوصية بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية"
- تقرير مرحلي عن القرار 5 الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين: "المرأة والقيادة في العمل الإنساني للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر"
- تقرير مرحلي عن القرار 7 الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين: "قوانين وسياسيات مواجهة الكوارث التي لا تغفل أحداً"
- تقرير مرحلي عن القرار 2 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2019، والتقرير المرحلي الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2022 المتعلقين ببيان الحركة عن النزاهة
- تقرير مرحلي عن القرار 8 الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين والمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين: "تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، الموقعين في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني"

عرض عام عن تنفيذ قرارات المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين والتعهدات المقدمة فيه.

مسائل إجرائية

- اعتماد مجلس مندوبي الحركة لجدول أعمال المؤتمر الدولي
- انتخاب أعضاء مكتب المؤتمر وإنشاء هيئاته الفرعية (اللجان ولجنة الصياغة)
- انتخاب خمسة أعضاء للجنة الدائمة